«رسالة» كتاب سيبويه

عبدالله الجهاد

تقديم :

إن سيبويه قد صاغ مؤلفه في محيط ثقافي يصعب تحديد المصادر الثقافية التي استقى منها تصوره النظري[1] بغض النظر عن الآراء المعتمدة في كتابه عن الخليل ويونس وغيرهما[2]، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة فهم الكتاب فهماً دقيقاً ، فلا يمكن لأي لغوي قديماً كان أو حديثاً – مهما بلغ كعبه في العلم اللساني – إلا ويتردد في كثير من الأفكار ويتساءل عن الأساليب الغامضة . وأعتقد أنه كلما ابتعد القارىء عن زمن تأليف الكتاب صعب عليه فهم دقائق الأمور في هذا المؤلف مما يضطر كثيراً من الباحثين الرجوع إلى شروح هذا المؤلف ؛ ويمكن لنا أن نطرح السؤال التالي : هل تعبر شروح كتاب سيبويه فعلاً عما يتصوره سيبويه نفسه ؟

إن الشروح التي تعرضت لكتاب سيبويه تنطلق من محيط ثقافي آخر له مصادره المعرفية ، والشراح في شروحهم ينطلقون من معارفهم الخاصة ، ولا يمكن أن نتصور أن علوماً بعينها ينتابها الجمود لتظل هي نفسها كما عرفها سيبويه ، فعصر السيرافي الذي شرح مؤلف سيبويه ، أو عصر الزجاجي الذي كتب مؤلفاً في رسالة كتاب سيبويه ، ليس بالضرورة هو عصر سيبويه ، بل إن عقلية السيرافي وتكوينه الثقافي ليس هي عقلية سيبويه وتكوينه ، فتكوين سيبويه مثلاً

في مراحله الأولى كان علم الحديث ، والسيرافي يعيش صراعاً مع الثقافة الأجنبية ، وبرز ذلك من خلال المناظرة المشهورة . وأريد أن أخلص من هذا الكلام إلى أن ما يقوم به أي باحث معاصر في تحليل أي تراث عربياً كان أم أجنبياً ، ليس بالضرورة هو ما فكر فيه المؤلف الأصل ، وإنما هو تفكير المتلقي ، والمتلقون درجات منهم من وصلوا إلى درجات عليا من التجريد يستطيعون تحويل كتاب سيبويه إلى رموز رياضية ، ومنهم من لم يصلوا بعد إلى هذه الدرجات ، فيحاولون استخلاص تصورات نظرية في هذا الكتاب تسمح لهم بقراءته .

مصطلح " رسالة "

إننا اقتبسنا هذا المصطلح من كتاب الزجاجي "الإيضاح في علل النحو "[٣]، ويقصد بالرسالة مقدمة الكتاب ، وإننا نفضل مصطلح " الرسالة " على " المقدمة " لما يحمله معنى الرسالة من القصدية في الموضوع ، لأن سيبويه لم يكتب هذه الرسالة مجانياً ، وإنما يرمي فيها إلى مجموعة من المفاهيم التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل قراءة " الكتاب "، والقدماء من النحاة كانوا يعلمون فائدة هذه الرسالة ؛ فكتب الزجاجي مؤلفاً أطلق عليه " شرح الرسالة"[٤]. وقد أطلق ابن جني مصطلح " الخطبة " على مقدمة الكتاب . يقول ابن جني : " حدود الكتاب سبعة وثلاثون بعد الخطبة وآخرها ضرورة الشاعر "[٥].

أبواب رسالة الكتاب :

ويبدو – إن نحن نظرنا إلى هذه الرسالة منعزلة عن متن

الكتاب – أننا سنخطىء فهمها ونخطىء فهم الكتاب ، وهذا ما حدث لبعض الباحثين اللغويين الذين نكن لهم الاحترام والتقدير يجانبون الصواب حين اعتمادهم بعض مفاهيم سيبويه من خلال الرسالة ، بل يجب تجريب هذه المفاهيم داخل الكتاب ، لنربط بين الرسالة والكتاب وأن من يتجاهل العلاقة بين الرسالة والكتاب ، يعتقد أن أبواب الرسالة بعضها يدخل في مجال فقه اللغة ، وبعضها الآخر يدخل في مجال النقد الأدبي والبلاغة ، ويبدو في اعتقادنا أن عناصرها كلها لا تخرج عن ميدان التركيب كما يفهمه سيبويه ، فالرسالة إذاً مجموعة من المبادىء أو التنبيهات التي يشير إليها سيبويه احترازاً من الزلل في فهم كتابه ، وهذه المبادىء يجب أن تبقى حاضرة دائماً في ذهن الباحث في " كتاب " سيبويه ، فكتابه مجموعة من العناصر يجب إعادة بنائها وفق نظر خاص ، ومما يدلنا على ذلك هو قوله في كثير من الأبواب ، وسنرى ذلك إن شاء الله .

وتتكون " رسالة " الكتاب من الأبواب التالية :

١ – باب علم ما الكلم من العربية .

٢ – باب مجاري أواخر الكلم من العربية .

٣ – باب المسند والمسند إليه .

٤– باب اللفظ للمعاني .

٥ – باب ما يكون في اللفظ من الأعراض .

٦ – باب الاستقامة من الكلام والإحالة .

٧ – باب ما يحتمل من الشعر .

أولاً : باب علم ما الكلم من العربية

إن أقسام الكلم عند سيبويه ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، ولا أريد أن أتحدث عن هذا التقسيم الثلاثي ومصدره ، ولقد كتب كثير من النحاة القدماء في هذا الموضوع ، وحاولوا البحث عن التعليل لهذا التقسيم وأخص بالذكر منهم الزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النحو "[٦] أما المعاصرون فربطوا بين التقسيم المنطقي والتقسيم النحوي ، وهناك دراسات كثيرة في هذا الموضوع . وأنا أخلص إلى أن التقسيم متعلق بالمستوى المنهجي والنظري الذي يراه الدارس ، فقد أضاف ابن النحاس قسماً رابعاً سماه : (الخالفة) (أسماء الأفعال). وقسم النحاة الأوروبيون الكلم إلى أكثر من هذه الأقسام ، وتبنى بعض اللسانيين العرب المعاصرين تقسيماً سباعياً بدل التقسيم الثلاثي (تمام حسان مثلاً) ، وترى النظرية التوليدية أن أقسام الكلم أربعة ، اسم وفعل وحرف وصفة... فيبدو لي أن التقسيم نظري ، ويمكن أن تظهر نظريات أخرى ترى غير هذه التقسيمات . وأريد فقط أن ألفت الانتباه إلى أن أحد الباحثين المعاصرين حاول تنبيهنا إلى أن القسم الثالث من أقسام الكلم يريد به سيبويه غير ما هو متعارف عليه فيقول : " ما نلاحظه هو أن لفظة (حرف) ليست مستعملة استعمالاً اصطلاحيًّا " إنما استعملها سيبويه بالمعنى العام الشائع في زمانه ، وهو معنى (كلمة)، ويتضح هذا من تأكيده في الحديث على الحروف دائماً بعبارات مثل " الحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء لمعنى ، فلو كانت كلمة حرف قد اكتسبت قبله معنى اصطلاحياً لما احتاج إلى هذا التفسير ، نؤكد على هذه المسألة حذراً من اختلاف معاني الكلمة الواحدة عبر العصور"[٧].

وما حذرنا منه الباحث هو الذي كان يشغل بال سيبويه ، ولهذا وضع قيوداً للحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ، فقول سيبويه " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " تأكيد منه أن هناك أربعة أنواع من الحرف :

أ – حرف خال من المعنى وليس باسم ولا فعل وهو ما يطلق عليه سيبويه لفظ (الحرف) [٨] وسمي فيما بعد عند النحاة بحروف المعجم.

ب – حرف له معنى ولكنه اسم كإطلاق " ثم " اسماً على شخص ما ، كأن نجد متكلماً يكثر في كلامه (ثم) فيسميه الناس "ثم"، فيقال جاء ثم ، وسافر ثم ...

ج – حرف له معنى ولكنه فعل مثل فعل " قِ" من فعل (وقى)، و"عِ" من فعل (وعى).

د – حرف له معنى وليس باسم ولا فعل ، وهو ما مثل له سيبويه بـ "ثم" و" سوف " و" واو القسم " و" لام الإضافة "[٩] وهو ما أطلق عليه النحاة فيما بعد حروف المعاني .

ففي نظرنا المتواضع يستعمل سيبويه " الحرف " كمصطلح لحرف المعنى الذي هو قسم من أقسام الكلم ولكنه يحترز بقيده حذر اللبس .

ثانياً : باب مجاري أواخر الكلم

لا أريد أن أتحدث عن الإعراب ، ألفظي هو أم معنوي ؟ وهل كان الكلام معرباً أو غير معرب ؟ إذ الحديث عنه يحتاج إلى

مؤلف لكثرة ما كتب عنه قديماً وحديثاً ، وإنما أريد أن أتوقف عند لفظ " مجرى "، لأن هذا المصطلح ظهر في كتاب سيبويه ، ولم نر له أثراً فيما بعد إلاّ نادراً ، وربما يرجع إهماله إلى التأويل الضيق الذي أسند إليه ، يقول الأخفش : " والمجرى في الشعر حركة حرف الروي فتحته وضممته وكسرته وليس في الروي المقيد مجرى لأنه لا حركة فيه فتسمى مجرى "[١٠]. فالمجرى مصطلح عروضي أساساً وليس مصطلحاً نحوياً ولكن سيبويه استعار هذا المصطلح واستعمله في هذا الباب فقال : " وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف "[١١]. ومن يطبق المصطلح العروضي على ما قاله سيبويه يرى أن سيبويه يجعل الجزم والوقف حركة ، والجزم والوقف كما نعلم هو انعدام الحركة ، فكيف يغفل سيبويه عن التدقيق والتحقيق ؟. إن سيبويه يفرق بين المجرى والحركة، فالمجرى علامة في آخر الكلمة تكون بالحركة أو بغيرها . فهو مرتبط بالتركيب المكون في نظر سيبويه من عوامل ومعمولات ، على عكس الحركة ، فهي غير مرتبطة بالتركيب وإنما لها علاقة بالحرف فقط ، سواء أكان في حشو الكلمة أم في آخرها أم في بدايتها ، ولن تكون الحركة إلا فتحة أو كسرة أو ضمة ، يقول سيبويه " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو"[١٢].

فكيف يعلم سيبويه قول الخليل هذا ويجعل السكون والوقف حركة ؟، وعندما يتحدث سيبويه عن حشو الكلمة يستعمل مصطلح " حركة "[١٣].

ولسيبويه الحق في أن يأخذ مصطلحاً ما من أي علم من العلوم ويوظفه كيفما شاء في علمه ، وعلى القارىء أن يحذر من مفاهيم المصطلحات ، ولا يؤول المصطلح إلا داخل العلم المستعمل فيه ، بل نجد المصطلح الواحد يتناوله علماء متعددون داخل علم واحد ويحملونه مفاهيم مختلفة ، وهذه واحدة من مشاكل المصطلح . ولقد استغربت كثيراً وأنا أقرأ قولاً لعالم من علماء اللغة نكن له كامل الاحترام ، يقول : " ويجدر بنا في سياق الحديث عن الحركات أن ننقل عن سيبويه قوله بأن الحركات في العربية ثمانية وهي الضم والرفع والفتح والنصب والخفض والجر والسكون والوقف ..." [١٤]، وما يقوله هذا الباحث مخالف تماماً لما يقوله سيبويه ، ويبدو أنه اعتمد ذاكرته في نقل النص ولو لم يقل هذا قول سيبويه لالتمست له عذراً وفق المبدأ الذي أوردته سابقاً أي تحديد المصطلح من خلال ما يكتب الباحث . ويقول في مكان آخر من المقال نفسه : " الحركات في العربية لا تزيد عن أربعة هي عدم وجود حركة (سكون) وفتحة وضمة وكسرة ". ولم أستطع في الواقع أن أجد تفسيراً لقول الباحث: الحركة هي عدم وجود حركة : والحركات في العربية إن اعتمدنا المستوى الصوتي ليست أربعاً وإنما هي ثلاث حركات قصيرة وثلاث طويلة وثلاث أخر تقع بين الحركات القصيرة[١٦].

والمجاري الثمانية في نظر سيبويه هي ثمانية على المستوى النظري ، ولكنها أربعة على المستوى الصوتي " وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف "[١٧].

والفرق بين مجاري البناء ، ومجاري الإعراب ، هو تغيير الأواخر لتغير العوامل ، وبقاء الأولى على حالها مع تغير العوامل ، ونظراً لسيطرة مفهوم المصطلح العروضي (المجرى) على المصطلح النحوي (المجرى) ، ابتعد النحاة في مؤلفاتهم عن مصطلح المجرى خوفاً من تهمة الجهل ، فالمبرد يقول : " وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب هي الرفع والنصب والجر "[١٨]. وسار على هدي المبرد ابن السراج في (الأصول في النحو)[١٩]، وابن جني في (اللمع في العربية)[٢٠]، فلم نر هؤلاء النحاة يستعملون لا المجرى ولا الحركة وإنما يستعملون الضرب احترازاً من اللبس .

ورغم أن سيبويه فرق نظرياً بين مجاري البناء ومجاري الإعراب فإنه لم يحترم هذا التمييز في كتابه ، يقول سيبويه على سبيل المثال لا الحصر : " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب "[٢١]، إذ يجعل المنادى المفرد مرفوع والمجرى هنا ضم لا رفع، ويقول كذلك : " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد "[٢٢]. فالمجرى في قبلُ وبعدُ ضم وليس رفعاً ، وهو نفسه القائل في رسالة كتابه : " فالفتح في الأسماء قولهم : حيث وأين وكيف والكسر منها نحو : أولاءِ وحذارِ وبدادِ والضم نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ "[٢٣].

ثالثاً : باب المسند والمسند إليه

يقول سيبويه : " وهما ما لا يغني واحد عنهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم والمبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك عبدالله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك يذهب عبدالله ،

فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بعد من الآخر في الابتداء"[٢٤] وسيبويه في رسالته لم يبين موضع المسند وموضع المسند إليه ، وإنما قدم العنوان وقدم الأمثلة ، وهذا ما سمح لأحد المعاصرين أن يلحق هذين المفهومين بالمفاهيم المنطقية ، فنرى عالماً جليلاً وهو ابراهيم مصطفى يتحدث عن المسند إليه قائلاً : " المبدأ والفاعل ونائب الفاعل كل واحد من هذه المرفوعات (مسند إليه) كما نعلم وهو اصطلاح آثره من قبل علماء البيان واستعملوه في كتبهم وجعلوا الأنواع الثلاثة نوعاً واحداً في العنوان وفيما أجروا من الأحكام ، بل إن سيبويه قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح واستعمل (المسند إليه) فيما يشمل هذه الأقسام وكرره في مواضع من كتابه"[٢٥]. وما يهمنا في هذا القول هو : هل فعلاً استعمل سيبويه " المسند إليه " قاصداً المبدأ في المواضع التي تحدث عنها ابراهيم مصطفى؟، علماً أن سيبويه في رسالته لم يشر إلى هذا بصريح العبارة ، وإنما يصرح بمفهوم " المسند والمسند إليه " في موضع آخر ، يقول سيبويه : " فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه "[٢٦]، ويقول في موضع آخر : " فالمبتدأ كل اسم ابتدىء به ليبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه "[٢٧].

ويقول في موضع ثالث : " ألا ترى أنك إذا قلت ضارب رجلاً ، أو مأخوذ بك وأنت تبتدىء الكلام احتجت ها هنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك : زيد ، وضارب ، ومنك ، بمنزلة شيء من الاسم في أنه لم يسند إلى مسند وصار كمال الاسم "[٢٨]، فالمسند في نظر سيبويه في هذه الجمل هو المبتدأ دون مسند إليه وهو الخبر .

وإننا نرى أن للمسند والمسند إليه في كتاب سيبويه دلالة

لغوية ، فالمسند كل شيء أسندت إليه شيئاً[٢٩] ، فسيبويه يتحدث في هذا الباب عن الجملة النووية ، فهي فعل وفاعل ، أو مبتدأ ومبني عليه ، وما يأتي بعدهما أو قبلهما ما هو إلا توسيع لهذه الجملة . يقول سيبويه : " وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبدالله منطقاً أو قلت كان عبد الله منطلقاً أو مررت بعبد الله منطلقاً "[٣٠].

رابعاً : باب اللفظ للمعاني

يقول سيبويه : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[٣١] وقد عد أحد الباحثين هذا الباب من أبواب فقه اللغة[٣٢]، وكتاب سيبويه في نظرنا ليس كتاباً لفقه اللغة ، ليقدم إليه في رسالته بهذا الباب ، وإنما هذا الباب من صميم الدراسة النحوية ، ولكن الأمثلة التي مثل بها لسيبويه في الرسالة لا تفي بالغرض. والمستحسن هو الاطلاع على الأمثلة الواردة في متن الكتاب .

١ – اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين :

(كان ١) : يقول سيبويه عن " كان ١ " : " وذلك قولك كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر كقولك كان عبدالله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت ، وإن شئت قلت : كان أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله"[٣٣].

(كان ٢) : يقول سيبويه : " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه كقولك قد كان عبدالله أي قد خلق عبدالله ، وقد كان الأمر أي وقع الأمر "[٣٤]. فرغم اتفاق اللفظين في " كان " فلهما معنيان مختلفان ، وهذا الاختلاف المعنوي يؤثر على المستوى التركيبي ، فـ " كان " الأولى في نظر سيبويه تدرج في طبقة الأفعال التي تتطلب معمولين اثنين لهما الحرية في أخذ أحدهما موضع الآخر ، أما " كان " الثانية التي بمعنى (وقع) أو (خلق) فلا تتطلب إلا معمولاً واحداً يكون هو الفاعل في نظر سيبويه ، فتدرج في طبقة الأفعال اللازمة ، عكس " كان " الأولى التي تدرج في طبقة الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد .

(ظن ١) : " ظن " من الأفعال التي تستعمل وتلغى ، يقول سيبويه : " فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء ، وذلك قولك أظن زيداً منطلقاً وأظن عمراً ذاهباً "[٣٥]، ويمكن أن تلغى في قولك عبدالله أظن ذاهب[٣٦].

(ظن ٢) : يقول سيبويه : " وقد يجوز أن تقول : ظننت زيداً إذا قال : من تظن . أي من تتهم ؟ فتقول : ظننت زيداً كأنه قال : اتهمت زيداً "[٣٧].

فـ (ظن) الأولى تعمل في أكثر من معمول : ظن [فا ، مفع ١ ، مفع ٢]، وقد تلغى .

أما " ظن " الثانية فتختلف عن " ظن " الأولى معنى وتختلف

عنها تركيباً ، إذ تتطلب معمولين الأول منهما فاعل والثاني مفعول ، ظن [فا ، مفع] .

٢ - اختلاف اللفظين والمعنى واحد :

قال } معنى واحد
ظن }

يقول سيبويه : " تقول : قال عمرو إن زيداً خير منك وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ... وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق ؟ فقال : إذا لم ترد الحكاية ، وجعلت تقول مثل تظن وقلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت : متى تقول إنك ذاهب "[٣٨] .

فالفعلان " ظن " و" قال " مختلفان في اللفظ ومتفقان في المعنى ، ولما كانا متفقين في المعنى كان لهما تركيب واحد ، فإن بعد القول التي بمعنى الحكاية مكسورة ، ولكنها بعد القول بمعنى الظن مفتوحة

متى { تظن } أنك مسافر ؟
{ تقول }

حيث قال = ظن (معنى)

ونكتفي بهذه الأمثلة التي سردناها على سبيل المثال لا الحصر، ونرجو من ورائها أن نبين أن لهذا الباب صلة وثيقة بالدراسة التركيبية في كتاب سيبويه وليس مدخلاً لفقه اللغة .

خامساً : باب ما يكون في اللفظ من الأعراض

إن للغة في نظر سيبويه أصولاً مطردة ، ولكن المتكلم أحياناً يعدل عن هذه الأصول فيحذف ويعوض ويستغني ... فالحذف مثل " لم يك " و" لا أدر "، والاستغناء مثل " ترك " استغناء عن " ودع "، والعوض مثل " زنادقة " عوض " زناديق " والأمثلة في الكتاب كثيرة[٣٩].

سادساً : باب الإستقامة من الكلام والإحالة

الكلام عند سيبويه " مستقيم حسن "، و" محال " و" مستقيم كذب " و" مستقيم قبيح " و" محال كذب "[٤٠].

ولكن السيرافي في المناظرة التي جرت بينه وبين متى بن يونس يقول : " قال قائل من الكلام ما هو مستقيم حسن ومنه ما هو مستقيم محال ومنه ما هو مستقيم قبيح ، ومنه ما هو محال كذب ومنه ما هو خطأ "[٤١]، إذ يحذف المستقيم الكذب ويضيف الخطأ ، فهل عدم التوافق بين القولين يعود إلى اعتماده الذاكرة أو اعتماده نسخة أخرى غير ما اعتمدها المحقق ؟ أو القولان معاً ينسبان إلى غير سيبويه؟. فما المعيار المعتمد لتقسيم الكلام ؟ هل هو المعنى فقط ؟ أو المعنى واللفظ معاً ؟.

إن أبا هلال العسكري يرى أن هذا التقسيم هو تقسيم للمعاني ، يقول : " والمعاني بعد ذلك على وجوه منها ما هو مستقيم حسن نحو قولك قد رأيت زيداً ومنها ما هو مستقيم قبيح نحو قولك قد زيداً رأيت " إنّما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير ومنها ما هو ما مستقيم النظم وهو كذب مثل قولك حملت الجبل

وشربت ماء البحر ومنها ما هو محال كقولك آتيك أمس وأتيتك غداً والمحال ما لا يجوز كونه البتة كقولك الدنيا في بيضة "[٤٢].

فالتقسيم كما نلاحظ هو تقسيم سيبويه ، بل الأمثلة نفسها هي أمثلة سيبويه مع بعض التغيير ، وعدم إشارته للقائل ، فلا أدري أهو تفسير كلام سيبويه ، أو وظف هذا التقسيم في شقه المعنوي دون التركيبي ؟. وأعتقد أن سيبويه نفسه استفاد من الخليل بن أحمد في هذا التقسيم مع تغيير يطابق وجهة نظره في مؤلفه الذي يعتمد التركيب والمعنى ، " لأن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب ، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب "[٤٣]، في حين أن تقسيم الخليل كان معياره المعنى ، يقول : " المحال الكلام لغير شيء ، والمستقيم كلام لشيء والغلط كلام لشيء لم ترده ، واللغو كلام ليس من شأنك والكذب كلام شيء تغربه "[٤٤].

ولقد حلل صاحب النحو والدلالة[٤٥] تقسيمات سيبويه تحليلاً وافياً ولكنه اعتمد فقط الأمثلة الواردة في رسالة الكتاب ولم يحاول أن يأتي بأمثلة من متن الكتاب ، وقد حاول أن يمنطق هذا التقسيم إلا أنه اصطدم بعدم انسجام منطقه مع كلام سيبويه ، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمستقيم القبيح ، إذ الاستقامة – في نظرنا – مع الحسن والكذب استقامة تركيبية ، والاستقامة مع القبح استقامة دلالية.

ويمكن أن نبين هذه التقسيمات على الشكل التالي :

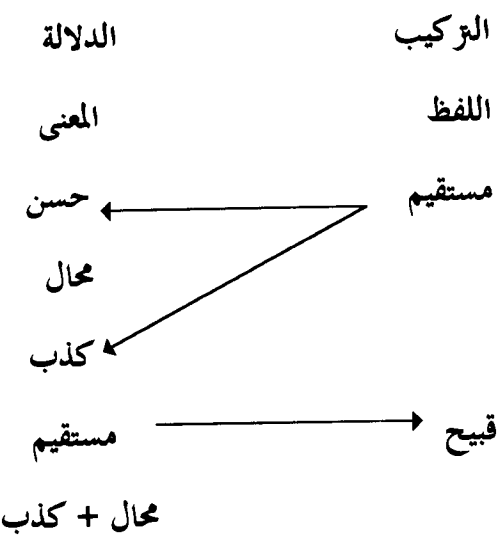

والملاحظ من هذه الخطاطة أننا لم نربط الاستقامة لا بالمحال ولا بالمحال الكذب ، لأن سيبويه نفسه لم يربطهما ، ويرجع السبب في نظرنا إلى أن المربوط بالمستقيم مقبول ولو في درجة دنيا من المقبولية ، وغير المربوط بالمستقيم مرذول .

فالمستقيم الحسن هو مستقيم لفظاً حسن معنى ، والمقصود بالحسن يحسن السكوت عليه لتمام الفائدة ، يقول سيبويه : " لو قلت فيها عبدالله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً "(٤٦).

وأما المحال في نظر سيبويه فهو خطأ منطقي ، يرجع إلى تناقض حاصل في جملة واحدة ، فقول القائل سآتيك أمس ، تناقض داخل الجملة ، فـ " سآتيك " تدل بمعناها الصرفي على الاستقبال وأمس تدل بمعناها المعجمي على المضي .

وهناك جمل محالة في ظروف مقامية معينة وحسنة في ظروف مقامية أخرى ، يقول سيبويه : " وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال : أنا عبدالله منطلقاً ، وهو زيد منطلقاً كان محالاً ، لأنه إنما أراد أن يخبرك

بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية لأن هو وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت ؟ فقال : أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً "[٤٧].

فالمعروف لا يعرف به وإنما يعرف بالمجهول .

وأما المستقيم الكذب فقولك " حملت الجبل " و" شربت ماء البحر "، ويقصد سيبويه بالكذب المجاز لأن المجاز بمفهومه البلاغي ظهر بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، ولعل أول من استعمل المجاز أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) ولكنه لا يقصد به المجاز بمفهومه البلاغي[٤٨].

وسيبويه في إشارته إلى المستقيم الكذب ، لا ينفي هذا النوع من الجمل ، لأنها ليست من المحال ، وإنما هي جملة من الشواهد الفنية المحتج بها ، والموسومة بالمجاز خصوصاً وأن الشعر العربي القديم الموثوق بروايته باختلاف أساليبه الفنية يمثل جزءاً مهماً من المدونة التي يعتمدها سيبويه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك " قد زيداً رأيت وكي زيداً يأتيك فاللغة في نظر سيبويه بناء محكم وضعها الواضع على أوضاع خاصة ، ولا يصح للمتكلم المنتحي أن يخرج عن هذه الأوضاع ، ولكن يسمح للشعراء دون غيرهم أن يخرقوا بعض هذه الأوضاع إن استقام كلامهم دلالة ، يقول سيبويه : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صـدْتِ فـأطولتِ الصـدود وقلّمـا وصـالٌ على طـول الصُّـدود يـدوم

وإنما الكلام : وقلَّ ما يدوم وصالُ "[٥٠].

فاضطر الشاعر في نظـر سيبويه لتقديـم الفـاعل علـى الفعـل والبصريـون لا يؤمنـون بتقديـم الفـاعل علـى الفعـل إلا إذا كـان مبتدأ[٥١].

وأما القسم الأخير فهـو المحـال الكـذب وهـو مـرذول لكونـه متسماً بالإحالة .

سابعاً : باب ما يحتمل من الشعر

وهذا الباب لا يختلف عن باب ما يكون من الأعـراض إلا أن الأول يتقاسمه الشعر والنثر ، وهذا الباب خاص بالشعر ، ولهذا يقـول سيبويه : " واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجـوز في الكـلام "[٥٢] وقـد يتداخل هذا الباب مع المستقيم القبيح من الكلام . وقـد يعـد البعـض أن هذا الباب مدخل النقد الأدبي ، وإنما هو – في نظرنا – تنبيه علـى ما يقع في لغة الشعر من خروق تركيبيـة وصرفيـة لا يسـمح بالقيـاس عليها في الكلام المنثور[٥٣].

خاتمة :

ويمكننا ختاماً أن نلخص المبادىء العامة التي أظهرهـا سـيبويه في رسالة كتابه :

١ – أقسام الكلام : اسم وفعل وحرف .

٢ – أن بين الكلم علاقات عاملية ينتج عنهـا أثـر يظهـر علـى أواخر المعمولات .

٣ – أن الكلمات تأخذ أوضاعاً خاصة تؤدي إلى كلام مستقيم تركيباً ودلالة .

٤ – قد تخرق هذه الأوضاع في الشعر .

هوامش

١ – انظر النقاش المطروح في هذا الباب . عبدالقادر المهيري : نظرات في التراث اللغوي العربي . من (٨٥ – ٩٢) .

٢ – انظر (شيوخ سيبويه) ، مقدمة الكتاب . ص : ٨ .

٣ – الزجاجي في الإيضاح في علل النحو . ص : ٤١ .

٤ – يقول مازن المبارك : " لم يشر أحد من الباحثين إلى هذا الكتاب على كثرة عنايتهم بكتاب سيبويه وما يتصل به ، والذي ذكره إنما هو صاحبه نفسه وأعاد ذكره غير مرة في كتاب " الإيضاح في علل النحو ، وهذا الكتاب شرح للصفحات الأولى من " كتاب" سيبويه ". الإيضاح في علل النحو . ص : ٧ .

٥ – ابن جني ، الخاطريات . ص ٢٣ .

٦ – أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو . ص : ٤١ .

٧ – محمد شعيرات ، مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي ، ص : ٢٢ "التواصل اللساني . ١٩٩٢ ".

٨ – سيبويه ، الكتاب . ٤٣١/٤ .

٩ – نفسه ، ١٢/١ .

١٠ – ابن منظور ، لسان العرب ، ١٤١/١٤ . وانظر كذلك : المرزباني ، الموشح . ص ١١ .

١١ – سيبويه ، الكتاب ، ١٣/١ .

١٢ – نفسه ، ٢٤٢/٤ .

١٣ – نفسه ، ٣٤٠/٤ .

١٤ – عبدالرحمن أيوب ، " المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي "، اللسان العربي . ص : ١٧ .

١٥ – نفسه ، ص : ١٦ .

١٦ – ابن جني ، الخصائص ، ١٢٠/٣ .

١٧ – سيبويه ، الكتاب ، ١٣/١ .

١٨ – المبرد ، المقتضب ، ٤/١ .

١٩ – ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٤٥/١ .

٢٠ – ابن جني ، اللمع في العربية . ص : ٩٢ .

٢١ – سيبويه ، الكتاب ، ١٨٢/٢ .

٢٢ – نفسه ، ١٨٣/٢ .

٢٣ – نفسه ، ١٥/١ .

٢٤ – نفسه ، ٢٣/١ .

٢٥ – ابراهيم مصطفى ، إحياء النحو . الصفحات : ٥٣ – ٥٤ .

٢٦ – سيبويه ، الكتاب ، ٧٨/٢ .

٢٧ – نفسه ، ١٢٦/٢ .

٢٨ – نفسه ، ٣٢٨/٣.
٢٩ – ابن منظور ، لسان العرب ، ٢٢٠/٣ .
٣٠ – سيبويه ، الكتاب ، ٢٤/١ .
٣١ – نفسه .
٣٢ – عبدالخالق عضيمة ، فهارس كتاب سيبويه . ص : ٩٠ .
٣٣ – سيبويه ، الكتاب ، ٤٥/١ .
٣٤ – نفسه ، ٤٦/١ .
٣٥ – نفسه ، ١١٩/١ .
٣٦ – نفسه .
٣٧ – نفسه ، ١٢٦/١ .
٣٨ – نفسه ، ١٤٢/٣ .
٣٩ – الاستغناء . انظر عبدالخالق عضيمة ، فهارس كتاب سيبويه . ص : ٧١ الحذف ، انظر سيبويه ، الكتاب ، ٣٠٠/٥ . العوض ، انظر سيبويه ، الكتاب ، ٢٨٥/٥ .
٤٠ – سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ .
٤١ – أبو حيان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، ١٢٦/١ .
٤٢ – أبو هلال العسكري ، كتاب الصناعتين . ص : ٧٦ .
٤٣ – الشاطبي ، الموافقات ، ٨٣/٤ .
٤٤ – ابن منظور ، لسان العرب ، ١٨٦/١١ (مادة حول) .
٤٥ – محمد حماسة عبداللطيف ، النحو والدلالة .
٤٦ – سيبويه ، الكتاب ، ٨٨/٢ .
٤٧ – نفسه ، ٨٠/٢ .
٤٨ – يقول عبدالفتاح الحموز : " إن أحداً من الصحابة الذين فسروا القرآن وبينوا معانيه ، لم يذكروا أن للفظة حقيقة ومجازاً ، ومن هؤلاء ابن عباس وابن مسعود وأصحابهما وزيد بن ثابتة وأصحابه ، ومجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة والضحاك ... والأئمة الأربعة والأوزاعي ، ولم يطالعنا هذا التقسيم (الحقيقة والمجاز) في كلام النحويين واللغويين الأوائل كالخليل بن أحمد وسيبويه والفراء وأبي عمرو بن العلاء ...".
مجلة مؤتة البحوث والدراسات . العدد الأول . ص : ١٧ .
٤٩ – سيبويه ، الكتاب ، ٢٦/١ .
٥٠ – نفسه ، ٣١/١ .
٥١ – انظر : تأويلات النحاة للبيت الشعري في الخزانة للبغدادي ، ٢٢٦/١٠ .
٥٢ – سيبويه ، الكتاب ، ٢٦/١ .
٥٣ – انظر : عبدالخالق عضيمة ، فهارس كتاب سيبويه . ص : ٨١ .
– سيبويه ، الكتاب ، ٣٢٠/٥ .